وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 19 January, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط يقلص خسائره وسط تقييم لمخاطر الاضطرابات في إيران

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

قلصت أسعار النفط خسائرها وسط تقييم لمخاطر الاضطرابات في إيران، إذ صعد سعر خام غرب تكساس الوسيط لتتم تسويته قرب 60 دولارًا للبرميل بعد تراجعه بنسبة 4.6 % يوم الخميس، وهو أكبر هبوط منذ يونيو. وقال الرئيس دونالد ترمب في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي إنه يحترم كثيرًا قرار إيران إلغاء عمليات إعدام مقررة لمحتجين.

وأسهمت لهجته خلال الأيام الماضية في خفض التوقعات بشأن رد أمريكي فوري على الاحتجاجات العنيفة في إيران، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى تعطّل إنتاج البلاد النفطي البالغ نحو 3.3 ملايين برميل يوميًا، إضافة إلى الشحن.

مع ذلك، تعمل واشنطن على تعزيز وجودها العسكري في الشرق الأوسط. وأفادت شبكة فوكس نيوز، نقلًا عن مصادر عسكرية، بأن حاملة طائرات واحدة على الأقل تتحرك إلى المنطقة، ومن المتوقع نقل أصول عسكرية أخرى إليها خلال الأيام والأسابيع المقبلة. وفي فترات سابقة من تصاعد المخاطر الجيوسياسية، كان المتداولون يغطون رهاناتهم البيعية قبيل عطلة نهاية الأسبوع.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في بنك آي إن جي: في حين أن مخاطر تدخل أمريكي وشيك ضد إيران قد تراجعت، من الواضح أن الخطر لا يزال قائمًا، وهو ما ينبغي أن يبقي السوق في حالة ترقب على المدى القصير.

وأضاف: "كلما طال أمد الوضع من دون رد أمريكي، ستواصل علاوة المخاطر التلاشي، ما يسمح لعوامل أساسية أكثر سلبية بتصدر المشهد".

علقت أسواق النفط في دوامة من التكهنات التي يُحركها ترمب، حيث تُؤدي المخاوف من إيران إلى ارتفاع الأسعار في لحظة، ثم تُؤدي الإشارات المُطمئنة إلى انخفاضها في اللحظة التالية. ومع غياب أي تأثير حقيقي للأخبار المتعلقة بفنزويلا على السوق مؤخرًا، فمن المُحتمل أن يستمر تذبذب سعر خام برنت حول 65 دولارًا للبرميل خلال هذا الأسبوع، في ظل ترقب المُشاركين في السوق لخطوة الرئيس الأمريكي التالية.

من جهتها، نشرت منظمة أوبك تقريرها الشهري المعتاد الأسبوع الماضي، وقدمت لأول مرة توقعاتها لنمو الطلب على النفط لعام 2027، متوقعةً زيادة قدرها 1.34 مليون برميل يوميًا في الطلب العالمي على النفط، مدعومةً بـ"نشاط اقتصادي قوي" وانتشار أبطأ من المتوقع للوقود الحيوي.

بينما أبقت أوبك توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي عند 3.1 % هذا العام على أن يتسارع في 2027 إلى 3.2 %. وقالت في أول توقعاتها للعام الجاري، إن أوبك لم تغير توقعاتها لنمو اقتصاد أمريكا في 2026 عند 2.1 % وتوقعت أن يتباطأ إلى 2 % العام المقبل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أما فيما يتعلق بنمو اقتصاد الصين فأبقت "أوبك" على توقعاتها للنمو للعامين الجاري والمقبل عند 4.5 %، وأظهرت المصادر الثانوية للمنظمة تراجع إنتاج أوبك+ خلال ديسمبر 238 ألف برميل يوميًا بضغط من انخفاض إنتاج كازاخستان. في حين أبلغت السعودية أوبك بزيادة إنتاجها 34 ألف برميل يوميًا على أساس شهري خلال ديسمبر إلى 10.08 مليون برميل.

وتوقعت أوبك أن يبلغ متوسط الطلب العالمي على خام أوبك+ 43 مليون برميل يوميًا في 2026 (دون تغيير عن التوقعات السابقة)، و43.6 مليون برميل يوميًا في 2027. وقالت أوبك إن متوسط إنتاج أوبك+ بلغ 42.83 مليون برميل يوميًا في ديسمبر، بانخفاض 238 ألف برميل يوميًا عن نوفمبر.

في تطورات أسواق الطاقة، حصل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على أوامر قضائية لمصادرة المزيد من ناقلات النفط. وبعد وقت قصير من تقديم الحكومة الأمريكية طلبات قضائية جديدة لمصادرة عشرات الناقلات الأخرى المرتبطة بتجارة النفط الفنزويلية، صادرت القوات المسلحة الأمريكية وخفر السواحل ناقلة فارغة غادرت المياه الفنزويلية في أوائل يناير.

وحول بقاء عضوية فنزويلا في منظمة أوبك، صرّح الرئيس الأمريكي ترمب بأنه من الأفضل لفنزويلا، العضو المؤسس في أوبك، البقاء في المنظمة، مما أثار تكهنات بأن البيت الأبيض قد يستغل عضوية كاراكاس للحصول على معلومات حول تحركات أوبك الكبرى المقبلة.

في الصين، أفادت الإدارة العامة للجمارك الصينية بأن واردات النفط الخام في ديسمبر قفزت بنسبة 17 % على أساس سنوي لتصل إلى 55.97 مليون طن، أي ما يعادل 13.18 مليون برميل يوميًا، وهو رقم قياسي جديد، حيث عوضت زيادة الواردات الروسية انخفاض الواردات الإيرانية.

في فنزويلا، أبلغت الحكومة الفنزويلية الأسبوع الماضي أربعة بنوك فنزويلية بتقاسم 300 مليون دولار من عائدات النفط المودعة في حساب بقطر، ما يُمكّنها من بيع الدولارات للشركات الفنزويلية التي تحتاج إلى العملات الأجنبية لدفع ثمن المواد الخام، وفقًا لمصدرين ماليين ومحلل.

يأتي ضخ رأس المال الأجنبي هذا بعد أسابيع من شحّ إمدادات الدولار، إثر قيام الولايات المتحدة بمصادرة ناقلات نفط فنزويلية، ما أثر سلبًا على أكبر مصدر للدخل في البلاد. ولطالما اضطرت الشركات الفنزويلية التي تحتاج إلى استيراد المواد الخام إلى استبدال عملتها المحلية (البوليفار) بالدولار المودع لدى البنك المركزي، بعد تحصيلها من مبيعات النفط ومن خلال المعاملات التي تتم باستخدام بطاقات ائتمان أجنبية داخل البلاد.

أعلنت الرئيسة المؤقتة لفنزويلا، ديلسي رودريغيز، يوم الجمعة، أن عائدات مبيعات النفط ستُحوّل عبر البنك المركزي. وقالت: "ستصل هذه العائدات إلى البنوك الخاصة عبر آلية سوق الصرف الأجنبي". وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت الأسبوع الماضي عن إتمامها أول دفعة من مبيعات النفط الفنزويلي بقيمة 500 مليون دولار، وذلك ضمن اتفاقية بقيمة ملياري دولار تم التوصل إليها هذا الشهر عقب الإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو، وتولي رودريغيز الرئاسة. وكانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قد صرّحت بأن فنزويلا ستبيع ما بين 30 و50 مليون برميل. وأفادت مصادر مطلعة بأن السلطات أبلغت يوم الخميس المؤسسات المالية المحلية الأربع، التي تربطها جميعًا بنوك مراسلة خارج البلاد، بأنها ستتلقى نحو 75 مليون دولار لكل منها خلال الأيام القادمة من عائدات النفط. وأضافت المصادر أنه يمكن بيع هذه الدولارات لشركات داخل فنزويلا وفقًا لتوجيهات البنك المركزي، ولم ترد وزارة المالية ولا البنك المركزي على طلبات التعليق.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكتب الخبير الاقتصادي أليخاندرو غريسانتي، مدير شركة التحليلات المحلية "إيكو أناليتيكا"، على موقع "إكس" يوم الجمعة: "تم إيداع نحو 500 مليون دولار بالفعل في صندوق قطر الاستثماني، وسيتم بيع 300 مليون دولار من هذا المبلغ لأربعة بنوك خاصة كبيرة".

وبدأت الحكومة الفنزويلية بالسماح باستخدام العملات المشفرة المرتبطة بالدولار، في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من عام 2025، بعد أن منحت الولايات المتحدة شركة شيفرون ترخيصًا مقيدًا لتصدير النفط الخام، لكنها منعت المدفوعات للحكومة.

لكن حتى تدفقات العملات المشفرة إلى القطاع الخاص قد انخفضت، وفي حال دخول المزيد من الدولارات من مبيعات النفط الخام، فمن المرجح أن تنخفض المخصصات عبر العملات المشفرة. وقد انخفضت قيمة البوليفار بنسبة 83 % في عام 2025، ما أدى إلى تسارع ارتفاع الأسعار.

وحول اندماج شركات النفط الصخري الأمريكية، تدرس شركتا ديفون إنرجي، وكوتيرا إنرجي، المتخصصتان في النفط الصخري الأمريكي، اندماجًا محتملاً من شأنه أن يُنشئ واحدة من أكبر المنتجين المستقلين بقيمة سوقية تبلغ 44 مليار دولار أمريكي وإنتاج يصل إلى 1.6 مليون برميل نفط مكافئ يوميًا.

في أوروبا، توقفت العديد من مصافي التكرير الأوروبية عن شراء مزيج بحر قزوين الخفيف الحامض من كازاخستان، وذلك في أعقاب الهجوم الثلاثي الذي وقع الأسبوع الماضي على ناقلات نفط كانت تنتظر التحميل بجوار ساحل البحر الأسود الروسي، مما أدى إلى انخفاض سعر هذا النوع من النفط مقارنةً بخام برنت المُؤرّخ.

في كندا، تدرس شركة النفط العملاقة شل، ومجموعة ميتسوبيشي اليابانية خيارات بيع حصصهما في مشروع "إل إن جي كندا" البالغة قيمته 40 مليار دولار كندي (28.8 مليار دولار أمريكي). تأتي هذه التحركات في وقت يدرس فيه مالكو منشأة الغاز الطبيعي المسال الضخمة إمكانية التوسع، وبعد أن نجحت شركة بترونـاس، وهي مساهم آخر، في بيع جزء من المشروع.

وأوضحت مصادر أن شركة شل، أكبر مالك لحصة 40 % في "إل إن جي كندا"، تعمل مع مصرفيي الاستثمار في شركة روتشيلد وشركاه لاستطلاع آراء الأطراف المهتمة خلال الأسابيع الماضية. وقد تتخلى شركة شل عن ما يصل إلى ثلاثة أرباع حصتها، أي 30 % من المشروع. وقد أبدت شل استعدادها لدراسة خيارات مختلفة فيما يتعلق بمشاركتها في المرحلة الأولى من المشروع، وهي المرحلة التشغيلية، والمرحلة الثانية المقترحة، نظرًا لاختلاف المخاطر بينهما.

تُعدّ شركة إل إن جي كندا أول منشأة رئيسية للغاز الطبيعي المسال في أمريكا الشمالية تتمتع بوصول مباشر إلى ساحل المحيط الهادئ. ويتمتع المشروع الواقع في كيتيمات، كولومبيا البريطانية، بميزة في تكلفة الإمداد نظرًا لأن أسعار الغاز الطبيعي الكندي تُتداول باستمرار بخصم مقارنةً بسعر هنري هاب الأمريكي.

ومع ذلك، سيأخذ الملاك الحاليون والمحتملون في الاعتبار مخاوف القطاع من فائض عالمي في المعروض من هذا الوقود فائق التبريد، مع بدء تشغيل إنتاج جديد من الغاز الطبيعي المسال. وأعلنت شركة "إنرجي ترانسفير" في ديسمبر تعليق تطوير منشأة تصدير الغاز الطبيعي المسال في بحيرة تشارلز بولاية لويزيانا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وبـدأت شركـة "إل إن جـي كنـدا" الإنتـاج في يونيـو، لكنهـا واجهـت منـذ ذلـك الـحين مشـاكل تشـغيلية. فقـد تعطلـت وحـدة المعالجـة الثانيـة، المعروفـة باسـم "القطـار 2"، في ديسـمبر، بعـد شـهر تقريبًـا مـن بـدء تشـغيلها. وعنـد اكتمـال تشـغيلها بالكامـل، سـتتمتع المرحلـة الأولى بقـدرة تصديريـة تبلـغ 14 مليون طـن متري مـن الغـاز الطبيعي المسـال سـنويًا. وأبلغـت شركـة "شـل" المتنافسـين المحتمـلين أنهـا سـتحتفظ بعقـد الغـاز مـع المحطـة لمـدة 30 عامًـا.

غالبًـا مـا يُقلـل مطـورو مشـاريع البنيـة التحتيـة الـكبرى حصصهـم بمجـرد بـدء تشـغيلها، مـا يسـمح لهـم بتحقيـق الأربـاح وإعـادة اسـتثمار السـيولة في مشـاريع جديـدة، وتُعـد شركات الاسـتثمار الـكبرى وصناديـق البنيـة التحتيـة مـن المشتريـن الجاهزيـن لمثـل هـذه الحصـص، نظـرًا لتفضيلهـم للدخـل الثابـت لهـذه المشـاريع.

أنـقـر هـنـا للرجـوع للأعـلى

أوبك تعزز صادراتها النفطية إلى الهند مع تراجع التدفقات الروسية

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت حصة النفط الخام من دول منظمة أوبك في مزيج واردات الهند إلى أعلى مستوى لها في 11 شهرًا خلال شهر ديسمبر، في حين انخفضت الشحنات الروسية إلى أدنى مستوى لها في عامين نتيجةً لأحدث العقوبات الأمريكية.

ارتفعت حصة النفط الخام من أوبك في واردات الهند إلى 53 ٪ من الإجمالي، بينما انخفضت تدفقات النفط الروسي بنسبة 22 ٪ إلى 1038 مليون برميل يوميًا، لتمثل 27 ٪ من إجمالي واردات النفط الهندية. ويعود جزء كبير من هذا الانخفاض إلى تعليق شركة ريلاينس إندستريز مشترياتها من شركة روسنفت الخاضعة للعقوبات، والتي تربطها بالشركة الهندية اتفاقية توريد طويلة الأجل.

مع ذلك، وعلى المستوى الفردي، ظلت روسيا أكبر مورد للنفط الخام إلى الهند، تليها العراق في المرتبة الثانية، ثم السعودية في المرتبة الثالثة في ديسمبر، وذلك مع تحول شركات النفط الهندية المملوكة للدولة إلى شراء النفط الخام من شركات روسية غير خاضعة للعقوبات.

ومن المرجح أن تظل تدفقات النفط الروسي إلى الهند قوية نسبيًا، حيث تتراوح بين 1.2 مليون برميل و1.4 مليون برميل يوميًا، وفقًا لما ذكره المحلل سوميت ريتولا من شركة كيبلر. وبحسب البيانات، ارتفعت حصة النفط الخام من إنتاج أوبك في واردات الهند خلال عام 2025 من 49 % في العام السابق إلى 50 %، بينما انخفضت حصة روسيا من 36 % في عام 2024 إلى 33 %.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أفاد مركز أبحاث الطاقة والهواء النظيف، ومقره فنلندا، أن تدفقات النفط الروسي إلى الهند انخفضت بنسبة 29 % في ديسمبر، بينما ارتفعت الصادرات إلى الصين بنسبة 23 % في نوفمبر / تشرين الثاني.

وأشار تقرير صادر عن مركز أبحاث الطاقة المتجددة إلى أن صادرات النفط إلى الصين في ديسمبر ساهمت في زيادة إجمالي الصادرات الروسية بنسبة 11 %، على الرغم من انخفاض الشحنات إلى الهند إلى أدنى مستوى لها منذ فرض مجموعة السبع سقفًا سعريًا على شحنات النفط الروسي المؤمن عليها لدى شركات غربية، إلا أن هذا الانخفاض كان أقل حدة بكثير من توقعات أشارت إلى أن تدفقات النفط الروسي إلى الهند قد تنخفض إلى 800 ألف برميل يوميًا فقط في ديسمبر بسبب العقوبات الجديدة.

إلى ذلك، تتجه شركات النفط الهندية إلى الإكوادور لسدّ النقص في النفط الخام الروسي. واشترت شركة النفط الهندية، أكبر شركة تكرير مملوكة للدولة في الهند، أول شحنة نفط خام لها من الإكوادور، في إطار سعيها لتعويض جزء من إمداداتها من النفط الخام الروسي بمصادر من أمريكا الجنوبية.

وأفادت مصادر تجارية أن شركة النفط الهندية اشترت، عبر مناقصة، أول شحنة لها من الإكوادور، وهي مليونا برميل من خام أوريتي متوسط الثقل الحامضي، على أن يتم التسليم في نهاية مارس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتبحث أكبر شركة تكرير حكومية في الهند، إلى جانب جميع الشركات الهندية الأخرى، في جميع أنحاء العالم عن نفط خام بأسعار مناسبة لتعويض النقص في الإمدادات الروسية التي فقدتها بعد العقوبات الأمريكية المفروضة على أكبر منتجي النفط الروسيين، روسنفت ولوك أويل.

وقد تعهدت شركة النفط الهندية بالامتثال الكامل للعقوبات الأمريكية، ولجأت إلى السوق لشراء النفط الخام الروسي غير الخاضع للعقوبات، على أن يتم التسليم في مطلع هذا العام. في أكتوبر، عقب العقوبات الأمريكية على شركتي روسنفت ولوك أويل، أفادت التقارير أن شركة النفط الهندية اشترت خمس شحنات من النفط الخام الروسي من جهات غير خاضعة للعقوبات، على أن تصل في ديسمبر.

ويبدو أن الإمدادات الروسية غير الخاضعة للعقوبات لا تكفي لتلبية احتياجات شركة النفط الهندية، لذا تلجأ الشركة إلى شراء النفط الخام من مناطق بعيدة مثل الإكوادور. وفي ديسمبر، اشترت شركة النفط الهندية أول شحنة من النفط الخام من كولومبيا، كجزء من اتفاقية توريد اختيارية مع شركة النفط الحكومية الكولومبية إيكوبترول.

وتشير التقديرات إلى أن الهند استوردت ما قيمته 168 مليار دولار من النفط الخام الروسي منذ غزو بوتين لأوكرانيا في فبراير 2022. ولكن بعد العقوبات الأمريكية، وفي ظل مفاوضات تجارية صعبة مع إدارة ترامب، اتجهت شركات التكرير الهندية إلى منتجين مختلفين في الأمريكتين وغرب أفريقيا لتعويض جزء من الكميات الروسية.

تطلب الهند أيضاً من مصافي التكرير المحلية تقديم بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب أسبوعياً عن وارداتها من النفط الخام الروسي والأمريكي، إذ تعتزم نيودلهي عرض هذه البيانات على الإدارة الأمريكية في إطار سعيها لإبرام اتفاقية تجارية.

وتسعى الهند منذ أشهر إلى إبرام اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة، إلا أن إدارة ترمب ركّزت على الهند باعتبارها الممول الرئيسي للإنفاق الحربي الروسي، وذلك من خلال شراء كميات كبيرة من النفط الخام الروسي.

إنتاج نيجيريا

وعلى صعيد منفصل، انخفض إنتاج نيجيريا من النفط الخام في ديسمبر مقارنةً بشهر نوفمبر، حيث لا تزال أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا تواجه صعوبات في الوصول إلى كامل حصتها الإنتاجية المخصصة لاتفاقيات أوبك+، وذلك في ظل التحديات التشغيلية التي يواجهها قطاع التنقيب والإنتاج، ووفقًا للأرقام التي قدمتها السلطات النيجيرية إلى منظمة أوبك، والواردة في أحدث تقرير شهري لسوق النفط الصادر عن المنظمة، فقد انخفض إنتاج نيجيريا من النفط الخام إلى 1.244 مليون برميل يوميًا في ديسمبر / كانون الأول، مقابل 1.446 مليون برميل يوميًا في نوفمبر / تشرين الثاني.

وباعتراف نيجيريا نفسها، فقد فشلت في الوصول إلى حصتها البالغة 1.5 مليون برميل يوميًا بموجب اتفاقيات أوبك+، وذلك للشهر الخامس على التوالي. مع ذلك، تشير مصادر منظمة أوبك الثانوية إلى تقديرات أعلى، ووفقًا لها، ارتفع إنتاج نيجيريا من النفط الخام من 1.491 مليون برميل يوميًا في نوفمبر إلى 1.5 مليون برميل يوميًا في ديسمبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأفادت شركة النفط والغاز النيجيرية الحكومية أن إنتاجها من النفط الخام والمكثفات بلغ 1.6 مليون برميل يوميًا لشهر نوفمبر 2025، بزيادة قدرها 1.3 % عن مستويات أكتوبر. وتشمل أرقام إنتاج الشركة المكثفات، بينما لا تشملها أوبك، كما أن حصص الإنتاج لا تشمل إنتاج المكثفات.

وتخطط الشركة، في الفترة المقبلة، إلى "تكثيف التعاون مع شركائنا حتى نهاية العام وحتى عام 2026 لضمان تحسين أداء الإنتاج، وزيادة جاهزية البنية التحتية إلى أقصى حد، والحفاظ على معايير عالية لصيانة المرافق في جميع أصولنا".

وأعلن نائب الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية النيجيرية لشؤون التنقيب والإنتاج، أودي نتيا، في نوفمبر 2025، أن الشركة تعتزم زيادة إنتاجها النفطي إلى مليوني برميل يوميًا خلال العامين المقبلين. وبحسب المسؤول، ستضخ الشركة 3 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030. وتشهد نيجيريا زيادة ملحوظة في إنتاجها من النفط الخام وحفر آبار جديدة، يفوق ما شهدته منذ سنوات، وذلك بفضل الإصلاحات التي أُجريت في عهد الرئيس بولا تينوبو، والتي تُسهم في زيادة تدفق السيولة النقدية إلى قطاع التنقيب والإنتاج. وقد ارتفع الإنتاج اليومي من النفط الخام والمكثفات إلى ما بين 1.7 و1.83 مليون برميل، بينما ارتفع عدد منصات الحفر العاملة من 31 منصة في يناير إلى 50 منصة بحلول يوليو.

وفي كازاخستان، خفضت البلاد إنتاجها النفطي في ديسمبر بأكثر من 200 ألف برميل يوميًا، حيث بلغ متوسط الإنتاج 1522 مليون برميل يوميًا في الشهر الأخير، بانخفاض عن 1759 مليون برميل يوميًا في نوفمبر. كما كان إنتاج ديسمبر أقل بكثير من المتوسط السنوي البالغ 1776 مليون برميل يوميًا لعام 2025.

ويُعزى انخفاض الإنتاج إلى التوقف القسري لنظام الإرساء أحادي النقطة عقب هجوم بطائرات مسيرة، بالإضافة إلى سوء الأحوال الجوية التي ضربت البحر الأسود. وقد استهدفت طائرات مسيرة مجهولة ناقلتي نفط في البحر الأسود، إحداهما مستأجرة من قبل شركة شيفرون، في طريقها إلى محطة على الساحل الروسي. وحثت السلطات الكازاخستانية الولايات المتحدة وأوروبا على المساعدة في تأمين ممر البحر الأسود، الذي ينقل نحو 1 % من الإمدادات العالمية.

وأكدت الوزارة في بيان لها أن "تزايد وتيرة هذه الحوادث يُبرز المخاطر المتنامية التي تُهدد سلامة البنية التحتية الدولية للطاقة". وأضافت: "لذا، ندعو شركاءنا إلى التعاون الوثيق لوضع تدابير مشتركة تهدف إلى منع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل".

ومن المتوقع أن يشهد إنتاج كازاخستان من النفط مزيدًا من الانخفاض بعد تعهدها بتخفيضات تعويضية كبيرة. فقد تعهدت كازاخستان بتعميق تخفيضات إنتاجها النفطي ضمن تحالف أوبك+ إلى 669 ألف برميل يوميًا بحلول يونيو 2026، ارتفاعًا من تعهدها السابق البالغ 131 ألف برميل يوميًا، وذلك في إطار جهد أوسع تبذله الدول الأربع المنتجة الرئيسية لتحقيق التوازن في السوق التي تعاني من فائض في المعروض وتحسين الالتزام بالحصص.
ويمثل هذا الالتزام الحصة الأكبر من إجمالي التخفيضات البالغة 829 ألف برميل يوميًا، والتي تهدف إلى تعويض فائض الإنتاج السابق واستقرار أسعار النفط خلال النصف الأول من عام 2026. في المقابل، تعهد العراق بالحفاظ على تخفيضاته عند 100 ألف برميل يوميًا. تعهدت الإمارات العربية المتحدة بزيادة خفض إنتاجها إلى 55 ألف برميل يومياً من 10 آلاف برميل يومياً فقط، بينما ستخفض عُمان نحو 5700 برميل يومياً حتى نهاية يونيو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

مصر وقبرص واليونان تنهي العديد من الاتفاقات لنقل الغاز

أعلنت دول مصر وقبرص واليونان، الأحد، الانتهاء من العديد من الاتفاقات والالتزامات القانونية لنقل الغاز.

جاء ذلك خلال استقبال بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة المصري، كلاً من «جيورجوس جيرابيتريتيس» وزير خارجية اليونان، و«كونستانتينوس كومبوس» وزير خارجية قبرص، حيث عقد الوزراء الثلاثة مشاورات سياسية في القاهرة في إطار آلية التعاون الثلاثي، وفق المتحدث باسم «الخارجية» تميم خلاف.

وصرح المتحدث بأن الوزير عبد العاطي أكد خلال الاجتماع خصوصية العلاقات التي تجمع مصر واليونان وقبرص؛ ما أسهم في وجود توافق في الرؤى حول تأسيس آلية القمة الثلاثية التي أصبحت تمثل نموذجاً يحتذى به في علاقات التعاون والتكامل الإقليمي، مشيراً إلى أهمية دورية انعقاد اجتماعات آلية القمة، والمتابعة المستمرة لتنفيذ الاتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون بين الدول الثلاث خلال القمم الثلاثية.

وأكد الوزير عبد العاطي ضرورة مواصلة تطوير العلاقات الثلاثية في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحة، والعمل على إتاحة مزيد من الفرص للقطاع الخاص لتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري.

وأوضح في هذا السياق أن الشراكة القائمة بين الدول الثلاث تتضمن قطاعات محورية بالغة الأهمية والحيوية، يأتي في مقدمتها قطاع الطاقة والغاز والربط الكهربائي، معرباً عن التطلع لتوسيع وتنويع أطر التعاون الثلاثي بما يشمل مجالات جديدة وعلى رأسها مجالات التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي.

وأعلن الوزير عبد العاطي، في مؤتمر صحافي للوزراء الثلاثة، الانتهاء من العديد من الاتفاقات والالتزامات القانونية بين مصر وقبرص واليونان لنقل الغاز، متمنياً أن يكون 2027 هو عام الربط ووصول الغاز القبرصي لمحطات الإسالة في مصر في أقرب وقت.

وبشأن وجود مدي زمني للإسراع بعمليات تسييل الغاز الطبيعي القبرصي في مصر قال وزير خارجية قبرص إن قضية الطاقة مهمة، وتمثل جزءاً مهماً من الشراكة مع مصر والتعاون حالياً في مرحلة متقدمة لجعل الغاز الطبيعي تجارياً، ويجب ليس فقط تسريع العملية بل يجب أن تتم بشكل صحيح، معرباً عن تفاؤله بأن يكون هناك بعض الاتفاقيات التجارية لجعل الغاز الطبيعي تجارياً بما يفيد البلدين والشعبين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«لوسيد» في 2026... شعار «صُنع في السعودية» يطوف العالم

الشرق الأوسط

الرياض : زينب علي

في لحظة تتقاطع فيها الجغرافيا مع الصناعة، تتحوَّل السعودية إلى نقطة انطلاق عالمية لشركة «لوسيد» لصناعة السيارات الكهربائية، ليس بوصفها سوقاً استهلاكية فحسب، بل قاعدة تصنيع وتصدير تخدم أسواقاً متعددة حول العالم.

ومن الرياض، حيث شارك في «منتدى مستقبل المعادن»، يضع مارك وينترهوف الرئيس التنفيذي المؤقت لـ«لوسيد» التي يعد صندوق الاستثمارات العامة أكبر مساهم فيها، ملامح المرحلة المقبلة لشركة تراهن على التوسع المدروس، وسلاسل الإمداد، والانتقال من الفخامة إلى الشريحة الأوسع. ووصف وينترهوف لـ«الشرق الأوسط»، المنتدى بأنه منصة محورية لصناعة السيارات الكهربائية، في ظل الاعتماد الكبير على المعادن والعناصر الأرضية النادرة، خصوصاً في المغناطيسات، معرباً عن تقديره للدور الذي تقوده السعودية في هذا الملف، لما له من أثر مباشر على صناعات متعددة.

يشرف وينترهوف على تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة، ويدير فريقاً من كبار المهندسين لضمان تنفيذ وتصميم المنتجات وهندستها بكفاءة.

السعودية... قاعدة تصدير

وأوضح وينترهوف أن مصنع «لوسيد» في السعودية، وهو أول منشأة تصنيع دولية للشركة خارج الولايات المتحدة، لم يُصمَّم لتلبية الطلب المحلي وحده، بل ليكون منصة تصدير رئيسية.

ووفق الخطط الموضوعة، فإن ما بين 13 و15 في المائة فقط من إنتاج المصنع مخصص لأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يتم توجيه النسبة الأكبر إلى التصدير لأسواق أخرى. وأكد أن هذا التوجه كان جزءاً من استراتيجية الشركة منذ البداية.

وحول جاهزية المنشأة، أكد وينترهوف أن الشركة لا تزال ملتزمة ببدء الإنتاج في السعودية بنهاية العام الحالي، وتحديداً في ديسمبر (كانون الأول).

وكانت «لوسيد» انضمت في يناير (كانون الثاني) 2025 إلى برنامج «صُنع في السعودية»، في إطار حضورها الصناعي بالمملكة، وهو ما يتيح لها استخدام شعار «صناعة سعودية» على منتجاتها المصنعة محلياً.

وتُعد «لوسيد» أول شركة تصنيع معدات أصلية في قطاع السيارات تحصل على هذا الشعار، في خطوة تعكس توجه المملكة نحو توطين الصناعات المتقدمة، وتعزيز الشراكات مع شركات عالمية، وجعل البلاد منصةً لتصنيع وتصدير السيارات الكهربائية إلى العالم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرقام النمو

وأوضح وينترهوف أن «لوسيد» حقَّقت نمواً واضحاً في جانب الإنتاج والتسليم. فخلال عام 2025، لم يتضاعف الإنتاج فحسب، بل ارتفعت التسليمات بنسبة 55 في المائة مقارنة بالعام السابق، مع تسجيل نتائج قياسية في الرُّبع الرابع، لا سيما في السوقين الأميركية والشرق الأوسط، وبالأخص في السعودية.

وأشار إلى أن «لوسيد» كانت خلال الرُّبع الرابع من 2025 الشركة الوحيدة في الولايات المتحدة التي سجَّلت زيادةً في تسليمات السيارات الكهربائية، في وقت شهد فيه المنافسون تراجعات كبيرة.

وأعلنت «لوسيد» أنها أنتجت خلال عام 2025 نحو 18378 مركبة، بزيادة 104 في المائة مقارنة بعام 2024، بينما بلغت التسليمات 15841 مركبة، بارتفاع 55 في المائة على أساس سنوي. أما في الرُّبع الرابع من العام نفسه، فقد ارتفع الإنتاج إلى 8412 مركبة، بزيادة 116 في المائة مقارنة بالرُّبع الثالث، بينما وصلت التسليمات إلى 5345 مركبة، بنمو بلغ 31 في المائة.

وتعمل «لوسيد» حالياً في شريحة السيارات الفاخرة، غير أن التحول الاستراتيجي الأبرز يتمثَّل في تطوير سيارات متوسطة الحجم بسعر أقل، تقدر قيمتها بنحو 50 ألف دولار. وأكد وينترهوف أن هذا الطراز، الذي يستهدف الشريحة الأكبر من المستهلكين، سيكون «العمود الفقري» لإنتاج المصنع السعودي، مما يمهد الطريق للوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى المستهدفة.

سلاسل الإمداد

وعن أبرز التحديات، أشار وينترهوف إلى أن سلاسل الإمداد، خصوصاً المعادن والعناصر الأرضية النادرة، إضافة إلى أشباه الموصلات، لا تزال تُشكِّل مصدر قلق للقطاع.

وكشف عن أن الشركة واجهت خلال العام الماضي صعوبات متكررة في الحصول على المغناطيسات اللازمة للمركبات الكهربائية، إلى جانب اضطرابات في توريد أشباه الموصلات. ويرى أن مبادرات مثل «منتدى مستقبل المعادن» تمثل جزءاً من الحل، عبر بناء منظومة أكثر استقراراً واستدامة لتأمين هذه الموارد.

وبالنظر إلى آفاق السوق خلال السنوات الـ5 المقبلة، عبّر وينترهوف عن ثقته بمسار الشركة، مشيراً إلى أن «لوسيد» تتصدر مبيعات السيارات الكهربائية ضمن فئة السيدان الفاخرة في الولايات المتحدة، وتحتل المرتبة الثالثة في الفئة نفسها عند احتساب سيارات الاحتراق الداخلي.

وفي استشراف للمستقبل، تتوقَّع الشركة الانتقال إلى أحجام إنتاج أعلى مع إطلاق السيارة متوسطة السعر. وأشار وينترهوف أخيراً إلى دخول «لوسيد» مجال سيارات الأجرة ذاتية القيادة (Robotaxi) في 2026، وهو قطاع ناشئ ترى فيه الشركة إمكانات نمو مستقبلية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ماذا يعني نفط فنزويلا لأسعار البنزين في الولايات المتحدة؟

اندبندنت

ملخص

في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثانية كانت فنزويلا تزود الولايات المتحدة بما يراوح ما بين مليون و1.8 مليون برميل يومياً، أما الآن فبلغ إنتاج البلاد الحالي 750 ألف برميل يومياً كحد أقصى.

أعلنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب أنها أكملت أول عملية بيع للنفط الفنزويلي إلى الولايات المتحدة، وهي شحنة قدرها الرئيس بـ500 مليون دولار.

يعد ذلك جزءاً من مساعي الإدارة للاستفادة من احتياطات النفط الفنزويلية، التي تعد من بين الأكبر في العالم، لكن ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى سائقي السيارات في الولايات المتحدة؟

يبلغ سعر البنزين حالياً 2.67 دولار للغالون على الصعيد الوطني، وهو أدنى مستوى له منذ مايو (أيار) 2021، لكن الأسعار تتراجع بصورة مطردة منذ نوفمبر (تشرين الثاني) 2025، أي قبل أسابيع من العملية العسكرية الأميركية التي ألقت القبض على الزعيم الفنزويلي، نيكولاس مادورو.

ينقسم الاقتصاديون حول متى وكيف قد تؤثر هذه التطورات في أسعار المستهلكين، إذ يقول المتخصص في الشأن الاقتصادي وإدارة الأعمال في كلية كولورادو للمناجم، الذي شغل أيضاً منصب كبير الاقتصاديين في مجلس المستشارين الاقتصاديين بالبيت الأبيض خلال الولاية الأولى للرئيس ترمب، إيان لانج، "إذا كنت أعلم أن الأسعار ستنخفض في المستقبل بسبب توقعاتي بوصول النفط الخام الفنزويلي، فسيؤثر ذلك في الأسعار الآن".

لا تأثير ملموس ومباشر

لكن آخرين يقولون إنه من السابق لأوانه أن تصبح فنزويلا عاملاً مؤثراً في أسعار الوقود، من بينهم رئيس قسم تحليل البترول في "غاس بودي"، باتريك دي هان، "من السابق لأوانه للغاية حدوث أي تأثير ملموس على ما يدفعه المستهلكون عند محطات الوقود - سواء ارتفعت الأسعار أو انخفضت - إذ من المرجح أن يستغرق الأمر أعواماً لرؤية زيادة ذات مغزى في إنتاج النفط هناك".

عام 2024 استوردت الولايات المتحدة ما يقارب 3.1 مليار برميل من النفط الخام، لم تتجاوز نسبة واردات فنزويلا منها 2.75 في المئة، وحتى قبل فرض عقوبات عام 2019 كان النفط الفنزويلي يشكل نحو ثمانية في المئة من واردات الولايات المتحدة السنوية، وهي النسبة نفسها التي تستحوذ عليها المكسيك اليوم.

في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثانية كانت فنزويلا تزود الولايات المتحدة بما يراوح ما بين مليون و1.8 مليون برميل يومياً، أما الآن فبلغ إنتاج البلاد الحالي 750 ألف برميل يومياً كحد أقصى، لكن العودة إلى ذلك المستوى الأعلى من الإنتاج، إن أمكن، لن تكون بالضرورة أمراً جيداً لسلسلة إمداد النفط العالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يضيف لانج، في حديثه لشبكة "سي بي أس" الأميركية "إن زيادة الإنتاج بصورة كبيرة من فنزويلا من شأنها أن تزيد من فائض العرض في السوق بالفعل".

على أي حال لم يحدث هذا الارتفاع في الإنتاج بعد، فقد عانت البنية التحتية النفطية في فنزويلا أعواماً من نقص الاستثمار والفساد والعقوبات، وحتى الآن، تبدو الشركات الأميركية مترددة في الاستثمار في إعادة بنائها.

أما دي هان، فيضيف "قد يستغرق الأمر أعواماً من التطورات الإيجابية حتى يحدث العرض الإضافي تغييراً ملموساً، وقد يكون التأثير في أسعار البنزين في الولايات المتحدة محدوداً في نهاية المطاف".

النفط الخام الكندي

على مدى العقد الماضي هيمن النفط الخام الكندي على واردات النفط الثقيل الأميركية، بينما أدت العقوبات فعلياً إلى توقف الشحنات الفنزويلية.

تزود كندا الآن غالبية النفط الخام الثقيل الذي تحتاج إليه المصافي الأميركية.

وتابع لانج، قوله "من الممكن أن تؤدي الزيادة الكبيرة في النفط القادم من فنزويلا إلى منافسة النفط الكندي، حتى مع وجود معظم مصافي التكرير لدينا في ساحل الخليج".

لكن لانج أضاف أن فنزويلا ليست مستعدة للمنافسة بهذه الطريقة في الوقت الراهن، فالأمر يعتمد على تنازلات من الحكومة الفنزويلية لمنتجي الطاقة الأميركيين.

الخام الثقيل

تعد الولايات المتحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، فلماذا تستورد مليارات البراميل سنوياً؟ الأمر يتوقف على نوع النفط، وتنتج الولايات المتحدة في الغالب "النفط الخام الخفيف"، وهو أقل كثافة وأرخص تكريراً، لكن المصافي الأميركية، وبخاصة تلك الواقعة على طول ساحل الخليج، مصممة لمعالجة مزيج من النفط الخام الخفيف والثقيل.

وأوضح لانج "معظم إنتاجنا من النفط الخام في الولايات المتحدة من النوع الخفيف، ومعظم المصافي تحتاج إلى مزيج من النفط الخفيف والثقيل، حالياً نحصل على كثير من النفط الثقيل من كندا، وقد يجرى استكمال ذلك بفنزويلا في المستقبل القريب."

يبلغ إجمال احتياطات النفط في فنزويلا نحو 300 مليار برميل، أي ما يعادل 17 في المئة من الاحتياطات المؤكدة في العالم، ومعظمها نفط ثقيل، وهو ما تحتاج إليه مصافي ساحل الخليج تحديداً.

إغلاق مصافي النفط

إذا تمكنت فنزويلا من زيادة الإنتاج فقد يعني ذلك منافسة مع كندا - وهذا أمر جيد للمستهلكين، وفقاً لما ذكره لانج، "ستدفع المصافي مبالغ أقل لأنها ستستغل التنافس بين الكنديين والفنزويليين، وهذا سيؤدي إلى انخفاض سعر المنتجات المكررة للمستهلك النهائي".

تبدو زيادة المعروض من النفط جيدة للسائقين، لكن إغراق سوق مشبعة أصلاً بالمعروض ينطوي على أخطار، فإذا انخفضت أسعار النفط الخام بصورة كبيرة، سيبدأ المنتجون الأميركيون بتقليص الإنتاج. وسيصبح استخراج النفط الخام الخفيف - وهو النوع الذي تنتجه الولايات المتحدة - أقل ربحية، ويبلغ سعر برميل النفط، الذي يعادل نحو 42 غالوناً، ما يزيد قليلاً على 60 دولاراً.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يحذر المتخصصون من أن تقليص الإنتاج سيؤدي إلى إغلاق مصافي النفط وخفض الوظائف الصناعية في أماكن مثل تكساس وداكوتا.

وختم لانج "إذا لم نستورد النفط الخام، فسنضطر إلى إغلاق مصفاة، وهذا ليس بالأمر الجيد، فهذا يعني فقدان الوظائف والنشاط الاقتصادي. تستمر دورة العرض والطلب، فإذا تباطأ الإنتاج المحلي يقل العرض وترتفع الأسعار مجدداً".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شركات عالمية ترجئ مشروعات هيدروجين أخضر في مصر حتى 2030

اقتصاد الشرق

أرجأت عدة شركات عالمية تعمل بمجال إنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر تنفيذ مشروعاتها حتى 2030، نتيجة الارتفاع الكبير في التكاليف، بحسب مسؤول حكومي تحدث لـ"الشرق" شرط عدم الإفصاح عن هويته.

المسؤول أضاف أن مصر ليست الدولة الوحيدة التي تشهد إلغاء أو إرجاء تنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر، مؤكداً أن هذا التوجه بات عالمياً في ظل ارتفاع التكاليف وتحديات الجدوى الاقتصادية المرتبطة بتلك المشروعات.

وفي ظل السباق العالمي نحو الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات، برز الهيدروجين الأخضر كأحد أكثر الحلول إثارة للجدل والطموح في آنٍ واحد. وبينما تسعى الاقتصادات الكبرى لإعادة رسم خريطة الطاقة العالمية، دخلت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –وعلى رأسها السعودية والإمارات ومصر والمغرب– بقوة في هذا الميدان، معلنةً مشاريع ضخمة واستثمارات بمليارات الدولارات، تهدف إلى تحويل الصحراء إلى مصدر عالمي للهيدروجين النظيف.

الهيدروجين الأخضر هو وقود يُنتج عبر عملية التحليل الكهربائي للماء باستخدام كهرباء مولدة من مصادر متجددة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. ولا يُنتج أي انبعاثات ضارة، ما يجعله خياراً واعداً لتحقيق أهداف الحياد الكربوني وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

مراجعة مشاريع الهيدروجين الأخضر

المسؤول المصري أوضح أن جميع مشروعات الهيدروجين الأخضر ستخضع لدراسات جديدة ومراجعة شاملة لكافة الخطط حتى عام 2030، مع إعادة تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية في ضوء ارتفاع الأسعار، وزيادة تكاليف نقل الطاقات الجديدة والمتجددة، إلى جانب عدم اليقين بشأن توافر مشترين للهيدروجين وإمكانات نقله.

كما تراجع عدد كبير من جهات التمويل الدولية عن دعم مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر، رغم حصول بعض هذه المشاريع على موافقات من بنك الإعمار والاستثمار الألماني، أحد الداعمين لإستراتيجية الهيدروجين الأخضر المدعومة من الاتحاد الأوروبي، وفق المسؤول الذي عزا ذلك إلى ضعف المنافسة وعدم توافر مشترين للطاقة المنتجة بعقود طويلة الأجل تمتد لنحو 15 عاماً.

يتزامن ذلك أيضاً مع توجه "مصدر"، شركة الطاقة المتجددة الرئيسية في أبوظبي، لتحويل مليارات الدولارات من استثمارات كانت مخصصة للهيدروجين الأخضر إلى دعم مساعي الإمارة في مجال الذكاء الاصطناعي، وفق "بلومبرغ". ويعكس هذا التحول غياب الطلب على وقودٍ كان يُنظر إليه يوماً ما محورياً في التحول نحو الطاقة النظيفة، ما يدفع الشركات إلى إعادة تقييم خططها.

أرجع المسؤول هذا التوجه أيضاً إلى حرص الشركات المنفذة على تفادي تكرار أخطاء الماضي، كما حدث في ميزانيات مشروعات الطاقة المتجددة، حين جرى تحديد سعر بيع الكيلووات عند نحو 14 سنتاً، بينما تراجع السعر حالياً إلى قرابة سنتين فقط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المشروعات القائمة والمرتقبة في مصر

يبلغ عدد مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر 40 مشروعاً غالبيتها لإنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، وتقع الغالبية العظمى داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث أبرمت الهيئة العامة للمنطقة نحو 30 مذكرة تفاهم، تم تفعيل نحو 14 مذكرة منها، وتم توقيع 11 اتفاقية إطارية يُقدَّر حجم الإنتاج السنوي المتوقع من مشروعاتها حال اكتمال مراحلها بصورتها النهائية بـ18 مليون طن سنوياً.

وقعت البلاد 4 اتفاقيات كبرى العام الماضي لإنتاج الأمونيا الخضراء، وتشمل اتفاقية مع شركة "داي إنفراستركشر" الألمانية بقيمة 11 مليار دولار لإنشاء مشروع بميناء شرق بورسعيد، واتفاقية مع شركة "أوكيور إنيرجي" الهندية بقيمة 4.25 مليار دولار لإنشاء مشروع بميناء العين السخنة.

كما أبرمت مصر اتفاقية مع تحالف "طاقة عربية" و"فولتاليا" الفرنسية بقيمة 3.46 مليار دولار لمشروع بميناء السخنة، واتفاقية مع تحالف يضم "بريتيش بتروليوم"، و"مصدر" الإماراتية، و"حسن علام" للمرافق، و"إنفينيتي باور" القابضة، بقيمة 14 مليار دولار لتطوير محطة بميناء السخنة. كذلك اتفقت مصر وفرنسا في أبريل الماضي على إنشاء محطة لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، بما في ذلك الأمونيا الخضراء، بتكلفة إجمالية 7 مليارات يورو ممولة من القطاع الخاص.

بلغ إجمالي حجم مشروعات الهيدروجين الأخضر في مصر التي تمّ توقيع مذكرات تفاهم أو اتفاقيات أولية أو نهائية بشأنها خلال الفترة من 2021 إلى 2023 نحو 215.5 مليار دولار، بحسب تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

استراتيجية القاهرة للطاقة البديلة

تستهدف مصر زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة لتصل إلى 42% من القدرة الإجمالية للشبكة القومية للكهرباء بحلول 2030، موزعة بنسبة 22% للطاقة الشمسية، و14% من الرياح، و4% من المركزات الشمسية، و2% من الطاقة الكهرومائية.

وتبنت مصر خلال الفترات الماضية حلولاً مبتكرة لمواجهة أزمة نقص الوقود والحد من انقطاع الكهرباء، ويأتي إنتاج الهيدروجين الأخضر في مقدمة هذه الحلول الواعدة، باعتباره أحد المحاور الرئيسية للتحول نحو الطاقة المتجددة.

كما أطلقت الحكومة المصرية استراتيجية طموحة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول 2040، ثم حدثتها الحكومة وأقرتها وحولتها إلى المجلس الأعلى للطاقة، الذي تبعه مؤخراً صدور الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر.

تتضمن الاستراتيجية إنتاج 5.8 مليون طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر، بهدف الاستحواذ على نسبة تتراوح بين 5% و8% من السوق العالمية والمساهمة في تحقيق أهداف المناخ من خلال خفض انبعاثات الكربون بمقدار 40 مليون طن سنوياً، وخلق حوالي 100 ألف فرصة عمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يتراوح بين 10 مليارات دولار و18 مليار دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

إنتاج قياسي للفحم في الصين رغم تراجع استخدامه في محطات الكهرباء

اقتصاد الشرق

سجل إنتاج الصين من الفحم مستوى قياسياً العام الماضي، حتى مع قيام محطات الكهرباء بحرق كميات أقل من هذا الوقود الأحفوري، نتيجة تدفق كبير للكهرباء الأنظف، في وقت تواصل فيه بكين إعطاء الأولوية لأمن الطاقة.

وارتفع إنتاج الفحم إلى 4.83 مليار طن في عام 2025، بحسب بيانات حكومية صدرت يوم الإثنين، بزيادة 1.2% عن العام السابق، رغم سلسلة من عمليات التفتيش على السلامة التي قيّدت الإنتاج في النصف الثاني من العام. وفي المقابل، تراجع توليد الكهرباء من الطاقة الحرارية بنسبة 1%، مسجلاً أول انخفاض سنوي له منذ عقد.

وتبرز هذه الاتجاهات المتباينة تضارب المصالح التي تواجهها الصين، في سعيها إلى تطوير نظام كهرباء أنظف وأكثر كفاءة من دون تعريض أمن الطاقة للخطر.

كما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي مستوى قياسياً جديداً للعام الثالث والثلاثين على التوالي، في حين تجاوز إنتاج النفط الخام رقماً قياسياً كان قائماً منذ عام 2015.

الفحم يظل حجر الأساس في مزيج الطاقة

رغم ذلك، تبقى أهمية هذه الأنواع من الوقود أقل بكثير مقارنة بدور الفحم في الصين. إذ تستخرج الدولة الآسيوية وتستهلك أكثر من نصف إمدادات العالم من أكثر أنواع الوقود الأحفوري تلويثاً، والذي يشكل أكثر من 50% من إجمالي الطاقة في البلاد.

وتجلت هذه الأهمية بوضوح في عام 2021، عندما أدى نقص الإمدادات إلى انقطاعات متكررة للكهرباء في المصانع على مستوى البلاد. وردت الحكومة حينها بدفع شركات الطاقة إلى فتح مناجم إضافية وزيادة الإنتاج، بالتوازي مع مضاعفة الاستثمار في قطاعات الطاقة النظيفة، التي كانت الصين أصلاً رائدة عالمياً فيها.

وقد تمكنت كل هذه القدرات الجديدة من طاقتي الرياح والشمس من تلبية الطلب المتزايد بسرعة على الكهرباء خلال العام الماضي، ما أدى إلى تراجع إنتاج محطات الفحم، التي لا تزال تشكل العمود الفقري لنظام الكهرباء.
وأسهم الجمع بين ارتفاع إنتاج المناجم وتراجع استخدام الفحم في توليد الكهرباء في زيادة المخزونات، ودفع الأسعار الفورية للفحم إلى الهبوط إلى أدنى مستوى لها في أربع سنوات خلال الصيف الماضي.

مسار غير واضح واستثمارات مطلوبة

لا يزال من غير الواضح إلى أين ستتجه هذه التطورات، فقد تراجع إنتاج الفحم على أساس سنوي لعدة أشهر خلال النصف الثاني من العام، بعد أن بدأت الحكومة جولة من تحقيقات السلامة. ومع ذلك، من المرجح أن يسعى المسؤولون إلى ضمان بقاء الإمدادات وفيرة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي الوقت نفسه، ستحتاج الصين إلى مواصلة وتيرة نشر الطاقة المتجددة الرائدة عالمياً لتلبية الطلب المتنامي على الكهرباء، من دون الحاجة إلى أن تحرق محطات الفحم مزيداً من الوقود. ويتطلب تحقيق ذلك استثمارات ضخمة في شبكات الكهرباء، لاستيعاب مصادر الطاقة المتقطعة على نحو متزايد.

الطاقة

ماذا سيفعل ترمب بالنفط الفنزويلي؟.. نموذج العراق يعود مجددًا

أحمد بدر

يثير ملف النفط الفنزويلي كثيرًا من الجدل في أسواق الطاقة، وسط تضارب الروايات بشأن طبيعة السيطرة الأميركية على الصادرات، وحدود الاستفادة منها، وما إذا كان خام الدولة قد أصبح أداة سياسية واقتصادية بيد واشنطن في مرحلة حساسة عالميًا.

في هذا الإطار، قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي إن ما يجري تداوله عن تعامل إدارة ترمب مع صادرات فنزويلا يحتاج إلى تدقيقَيْن تاريخي وقانوني، لأن الصورة المتداولة لا تعكس حقيقة الآلية المطبّقة حاليًا.

وأوضح أن كثيرًا من التحليلات تخلط بين المصادرة والاستحواذ المجاني، وإدارة العوائد تحت إشراف أميركي، مشيرًا إلى أن النفط الفنزويلي لم يُؤخذ بلا مقابل كما يعتقد البعض، بل يخضع لنظام رقابي محدد.

وأضاف أن المقارنة مع تجارب سابقة، خصوصًا ما حدث مع العراق في تسعينيات القرن الماضي، تساعد على فهم الإطار الحقيقي الذي تتحرك ضمنه الإدارة الأميركية في التعامل مع صادرات الدول الخاضعة للضغط.

جاءت تلك التصريحات خلال حلقة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، الذي يقدّمه أنس الحجي عبر مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، وجاءت بعنوان: "أثر السلام في إيران وفنزويلا وروسيا واليمن والسودان بأسواق النفط والغاز".

نموذج العراق يعود من بوابة فنزويلا

أوضح أنس الحجي أن ما يُطبّق اليوم على النفط الفنزويلي يشبه إلى حد كبير برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي فُرض على العراق بعد تحرير الكويت، إذ لم يكن الهدف الاستيلاء على النفط، بل التحكم في عوائده وتوجيه إنفاقها.

وبيّن أن البرنامج العراقي قام على بيع النفط في الأسواق العالمية، ثم إيداع العائدات في حسابات خاضعة لرقابة أميركية وأممية، قبل توزيعها على تعويضات الكويت، ونفقات الأمم المتحدة وحكومة بغداد ضمن قيود صارمة.

وأشار إلى أن واشنطن كانت تطلب من حكومة صدام حسين قوائم شهرية بالمشتريات المطلوبة، وتقرر ما يُسمح بشرائه وما يُمنع، في إطار سيطرة كاملة على أموال النفط دون تعطيل التصدير.

وأكد أنس الحجي أن الآلية نفسها استُنسخت اليوم في فنزويلا، إذ تُدار عوائد النفط الفنزويلي الموجود في المخزونات، والمقدرة بعشرات الملايين من البراميل، عبر نظام موافقات مسبقة على الإنفاق.

وأضاف أن الحكومة الفنزويلية لا تتصرف بحرية في هذه العوائد، بل تخضع لرقابة مباشرة تحدد نوعية السلع المسموح بشرائها، في إعادة إنتاج واضحة للنموذج العراقي القديم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وشدّد على أن هذه المقاربة تفسّر سبب استمرار التصدير رغم التصعيد السياسي، لأن الهدف هو التحكم في التدفقات المالية لا وقف النفط عن السوق العالمية.

ولفت مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة إلى أن تجاهل هذا السياق التاريخي أدى إلى انتشار تفسيرات خاطئة حول طبيعة ما يجري مع فنزويلا.

حقيقة البيع إلى الصين والهند

تطرّق أنس الحجي إلى ما وصفه بسيل الشائعات حول النفط الفنزويلي، موضحًا أن من بينها ادعاءات بأن الولايات المتحدة ستبيعه إلى الصين والهند دون خصومات، وهو ما تبيّن لاحقًا عدم صحتها.

وأوضح أن المستجدات كشفت عن استمرار تقديم الخصومات نفسها التي كانت قائمة قبل اعتقال مادورو، ما يعني أن الصين والهند ما تزالان تحصلان على النفط بشروط مشابهة للسابق.

وأشار أنس الحجي إلى أن الحديث عن بيع النفط بالسعر العالمي كان مضللًا، لأن تطبيقه فعليًا كان سيجعل النفط الفنزويلي غير جذاب لهذه الدول بسبب بعد المسافات وتكلفة النقل.

ونفى بصورة قاطعة الشائعات التي تزعم أن ترمب يسعى لملء المخزون الإستراتيجي الأميركي من النفط الفنزويلي، مؤكدًا أن القانون يشترط أن يكون النفط المخزّن منتجًا داخل الولايات المتحدة.

وأضاف خبير اقتصادات الطاقة أن نوعية الخام الفنزويلي لا تتناسب أصلًا مع معايير التخزين في الاحتياطي الإستراتيجي، ما يجعل هذه الفرضية غير قابلة للتطبيق قانونيًا وفنيًا.

وأكد أن تكرار هذه الشائعات يعكس حجم الارتباك في فهم آلية التعامل الأميركي مع الملف الفنزويلي، كما أن جزءًا كبيرًا من التصريحات المتداولة، بما فيها تصريحات منسوبة إلى ترمب نفسه، افتقر إلى الدقة.

النفط الفنزويلي والمصافي الأميركية

أوضح أنس الحجي أن الادعاء بأن ترمب يريد النفط الفنزويلي حصريًا لتغذية المصافي الأميركية لا يستقيم منطقيًا، بدليل عرضه الخام نفسه على الصين والهند بخصومات تجارية.

وبيّن أن المصافي الأميركية -خصوصًا المعقّدة منها- تعتمد في الأساس على النفط الكندي، الذي يمكنه أن يحل محل الخام الفنزويلي بسهولة تبعًا للأسعار وظروف السوق.

وأشار إلى أن الفروقات بين النفطَيْن تُهم المنتج أكثر مما تُهم المصفاة، لأن التكنولوجيا المتقدمة تتيح التبديل بين الخامات الثقيلة دون عوائق تشغيلية كبيرة.

وأضاف خبير اقتصادات الطاقة أن القول بعدم قدرة المصافي الأميركية على استعمال الخام الفنزويلي غير دقيق، لكن الادعاء بأنها تحتاج إليه حصرًا غير صحيح أيضًا.

وحذّر من التعقيدات القانونية المرتبطة بالاستثمارات الصينية والروسية في قطاع النفط الفنزويلي، لكونها شركات حكومية، لذا فإن أي محاولة لتأميم هذه الأصول أو طردها ستؤدي إلى نزاعات دولية معقّدة.

واختتم الدكتور أنس الحجي تصريحاته بتأكيد أن الملف الفنزويلي لا يتعلّق بالنفط فقط، بل بتشابك السياسة والقانون والطاقة، في مشهد أعقد بكثير مما يُروّج له إعلاميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حقول النفط والغاز في سوريا تعود كاملة لقبضة الدولة

الطاقة

عـادت حقـول النفـط والغـاز في سـوريا -التي كانـت تخضـع لإدارة قـوات سـوريا الديمقراطيـة "قسـد"- إلى سـيطرة الحكومـة المركزيـة بشـكل كامـل.

ويمثّـل ذلـك تطـورًا مفصليًـا يعيـد رسـم خريطـة الطاقـة الوطنيـة، ويمنـح الحكومـة ممثلـة بـوزارة الطاقـة والشركـة السـورية للـبترول، اليـد العليـا في إدارة المـوارد السـيادية بعـد سـنوات مـن الانقسـام والصراع.

وبحسـب متابعـة منصـة الطاقـة المتخصصـة (مقرّهـا واشـنطن) لمسـتجدات قطـاع الطاقـة السـوري، توصلـت قـوات الجيـش السـوري -اليـوم الأحـد 18 يناير/كانـون الثـاني 2026- إلى اتفـاق مـع قـوات "قسـد" علـى تسـوية شـاملة وطويلـة الأمـد، أنهـت حالـة الاشـتباك وفتحـت البـاب أمـام عـودة المؤسسـات السـيادية.

ويُعـدّ بنـد اسـتلام الدولـة لجميـع المعابـر الحدوديـة وحقـول النفـط والغـاز في سـوريا أحـد أهـم بنـود الاتفـاق، إذ ينـصّ صراحـةً علـى تأمين هـذه المـوارد مـن قبـل القـوات النظاميـة، وضمـان توجيـه عائداتهـا إلى الخزينـة العامـة، بمـا يدعـم الاقتصـاد ويعـزز أمـن الطاقـة.

وتأتي هـذه الخطـوة بعـد تحركات ميدانيـة وعسـكرية متزامنـة، عكسـت تصميـم الحكومـة السـورية علـى اسـتعادة السـيطرة الكاملـة علـى مقـدّرات الـبلاد، وتهيئـة الأرضيـة الإداريـة والفنيـة لمرحلـة جديـدة تتـولى فيهـا المؤسسـات الرسـمية إدارة الإنتـاج والتشـغيل.

الاتفاق بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية

نـصَّ الاتفـاق بيـن الحكومـة السـورية وقـوات سـوريا الديمقراطيـة علـى وقـف شـامل وفـوري لإطلاق النـار، مـع انسـحاب تشـكيلات "قسـد" العسـكرية إلى شـرق الفـرات، تمهيـدًا لإعـادة الانتشـار وضمـان اسـتقرار المناطـق الحيويـة ذات الأهميـة الاقتصاديـة.

وتضمَّـن الاتفـاق تسـليم محافـظتي ديـر الـزور والرقـة إداريًـا وعسـكريًا للحكومـة السـورية، بمـا يشـمل المؤسسـات المدنيـة والخدميـة، إلى جانـب تثبيـت الموظفيـن الحالييـن ضمـن الهيـاكل الرسـمية، مـا يمهّـد لإدارة مركزيـة متكاملـة لحقـول النفـط والغـاز في سـوريا.

كمـا شـمل الاتفـاق دمـج المؤسسـات المدنيـة في محافظـة الحسـكة ضمـن مؤسسـات الدولـة السـورية، بمـا يعـزز وحـدة القـرار الإداري، ويمنـع الازدواجيـة، ويضمـن تنسـيقًا أفضـل في إدارة المـوارد الطبيعيـة، خاصـةً في المناطـق الغنيـة بالطاقـة.

مـن جانبـه، وقّـع الرئيـس أحمـد الشـرع، الاتفـاق الخـاص بوقـف إطلاق النـار والاندمـاج الكامـل لقـوات "قسـد" ضمـن مؤسسـات الدولـة السـورية، اليـوم الأحـد 18 يناير/كانـون الثـاني، وفـق مـا جـاء في بيـان لرئاسـة الجمهوريـة العربيـة السـورية.

ويُعـدّ البنـد الرابـع المتعلـق باسـتلام الدولـة المعابـر وحقـول النفـط والغـاز في سـوريا الأكثـر حساسـية، نظـرًا لـدوره في إعـادة تدفُّـق الإيـرادات النفطيـة، وتـأمين الحقـول بالقـوات النظاميـة، ومنـع أيّ محـاولات تخريـب أو تعطيـل للبنيـة التحتيـة، وفـق مـا طالعتـه منصـة الطاقـة المتخصصـة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي هـذا السـياق، بـدأت وزارة الطاقـة التنسـيق مـع الشركة السـورية للـبترول لإعـداد خطـط تشـغيل مرحليـة، تشـمل تقييـم الأضرار، وإعـادة توزيـع الكـوادر الفنيـة، وضمـان اسـتمرار الإنتـاج دون انقطـاع خلال مرحلـة الانتقـال.

وتـرى دمشـق أن هـذا الاتفـاق يشـكّل أساسًـا سياسـيًا واقتصاديًـا لاسـتعادة السـيطرة الكاملـة علـى حقـول النفـط والغـاز في سـوريا، ويمثّـل نقطـة تحـوّل في مسـار توحيـد مؤسسـات الدولـة، وإنهـاء حالـة الانقسـام في إدارة الثروات.

معارك استعادة الحقول الإستراتيجية

بالتوازي مع مسار التسوية، خاض الجيش العربي السوري معـارك مكثفـة يومـي 17 و18 يناير/كانـون الثـاني الجـاري، انتهـت بإحـكام السـيطرة علـى حقـول نفـط وغـاز إسـتراتيجية في شرق البلاد، ما عزَّز موقع الدولة التفاوضي وفرض واقعًا ميدانيًا جديدًا.

وأعلنـت الشركة السـورية للـبترول اسـتلام عـدد مـن الحقـول في محافـظتي ديـر الـزور والرقـة، بعـد عمليـات عسـكرية منسّـقة وسـريعـة، أعـادت حقـول النفـط والغـاز في سـوريا إلى الإدارة الرسـمية، وسـط إجـراءات أمنيـة وفنيـة مشـددة لحمايـة المنشـآت.

وشـملت الحقـول المسـتعادة حقـل العمـر النفطـي وحقـل التنـك، إلى جانـب كونيكـو، والجفـرة، والعزبـة، وطيانـة، وجيـدو، ومالـح، وأزرق، وهـي مناطـق تمثّـل العمـود الفقـري للإنتـاج النفطـي والغـازي في شرق الـبلاد، وفـق مـا طالعتـه منصـة الطاقـة المتخصصـة.

كمـا ترافقـت العمليـات العسـكرية مـع إنشـاء غرفـة عمليـات طارئـة، بتوجيـه مـن الرئيـس التنفيـذي للشركـة السـورية للـبترول، لمتابعـة أوضـاع الحقـول لحظـة بلحظـة، وضمـان اسـتمرار الإنتـاج وعـدم تعـرّض المعـدات لأيّ أضرار.

ومـع انتهـاء يـوم 17 يناير/كانـون الثـاني، أصبـح مجمـع الثـورة النفطـي بالكامـل تحـت سـيطرة الجيـش السـوري، مـا أعـاد تنظيـم شـبكة حقـول النفـط والغـاز في سـوريا في الريـف الجنـوبي الغـربي للرقـة، بِعَدِّهـا منطقـة محوريـة في خريطـة الطاقـة.

ولا يقـتصر دور مجمـع الثـورة علـى الإنتـاج فقـط، بـل يُعـدّ مركـزًا إداريًـا ولوجسـتيًا يربـط حقـول وادي عبيـد والـبشري وصفيـان، وتخضـع عملياتـه لـدورة معالجـة معقّـدة تشـمل الفصـل الأولي والنقـل بالصهاريـج.

وأكـدت الشركـة السـورية للـبترول جاهزيـة كوادرهـا لإدارة المرحلـة المقبلـة، مشـددةً علـى أن اسـتعادة حقـول النفـط والغـاز في سـوريا تمثّـل خطـوة إسـتراتيجية نحـو اسـتعادة أمـن الطاقـة، ودعـم الاقتصـاد، وتثبيـت سـيادة الدولـة علـى مواردهـا الطبيعيـة.

أنـقـرهـنـا للرجـوع للأعـلى

شكرًا.